اقتصاد

المغرب: مخاوف من تسريح عمال

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يضع رجال الأعمال تعديل قانون العمل ضمن أولوياتهم في العام الحالي، حيث يتطلعون إلى تكريس المرونة في ذلك القانون، بما يتيح لهم التسريح عند مواجهة صعوبات اقتصادية، وهو ما ترفضه الاتحادات العمالية.

يعتبر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، أنه لا يمكن انتظار عشرين عاما من أجل إصلاح مدونة الشغل، ضاربا مثلا بفرنسا التي عدلت قانون العمل أربع مرات في ظرف عشرة أعوام.

وشدد الاتحاد على أن المرونة في قانون العمل الحالي خجولة وضعيفة، ومشروطة بتوفر العديد من المبررات، فمن الصعب، في تصوره، تقليص ساعات العمل، معتبرا أن القانون لم يكن ينظم كيفية التعامل مع 950 ألفا من الأجراء الذين فقدوا عملهم في فترة الحجر الصحي. ويذهب إلى أنه وجب في تلك الفترة تدخل البرلمان من أجل التصويت على مشروع مرسوم بقانون، الذي اعتبر أن عقود أولئك الأجراء، يجب أن يتم تعليقها وليس فسخها في فترة الحجر الصحي الذي فرضته الأزمة الصحية.

ودأبت الاتحادات العمالية على التأكيد أن الهشاشة التي تطاول الأجراء في سوق العمل، عائدة إلى عدم احترام ذلك القانون من قبل المشغلين، زيادة على سيادة العمل بدون عقود والعقود محددة المدة.

ويذهب عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الحسين اليماني، إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يسعى في الحوار الاجتماعي إلى مقايضة الزيادة في الحد للأجور بقبول الاتحادات العمالية بقانون الإضراب وقانون العمل.

ويحيل اليماني على بيانات المندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، التي تشير إلى حجم الهشاشة التي يعاني منها العمال، حيث إن نصفهم لا يتوفرون على عقود، بينما يعاني أكثر من مليون عامل من الشغل الناقص.

وأشار عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عبد الغني الراقي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن المرونة التي يدعو إليها رجال الأعمال تعني تسريح العمال من قبل المشغلين وقتما شاؤوا دونما قيود يفرضها قانون العمل.

وأوضح الراقي أن قانون العمل الحالي يتضمن مكتسبات تحمي العمال، حيث لا يمكن لرب العمل أن يعمد إلى تسريح عامل بشكل تعسفي بسهولة، حيث إن القانون يفرض عليه في هذه الحال تقديم تعويضات كبيرة للعامل المستهدف.

من جانبه، يعتبر الاقتصادي رضوان الطويل، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه في كل مرة يتراجع النشاط الاقتصادي ويتدهور العجز التجاري ويرتفع عدد العاطلين، تتم المطالبة بالمرونة في سوق الشغل، كحل لمسألة النمو والتشغيل، حيث يرى المدافعون عن المرونة ضرورة تليين القوانين في مجال التوظيف والتسريح والأجور. ويذهب الطويل إلى أن رهانات المرونة في سوق العمل لا تنطوي على الفضائل التي يراها المدافعون عنها، حيث إن تحديد مدة العقود وتقليص حماية العمل وإعادة النظر في متغير الأجور، لا تساعد، بالضرورة، على حفز النمو وتقليص البطالة، بل إنها قد تفضي إلى ضعف النمو وتسريع هشاشة الأجراء.

(Getty)

140 مليار دولار إنفاق الصينيين في عيد الربيع

أظهرت بيانات رسمية أن المستهلكين الصينيين الذين لازموا بيوتهم أنفقوا 905,76 مليارات يوان (حوالى 140,16 مليار دولار) خلال مهرجان التسوق لعيد الربيع على الإنترنت الذي استمر لمدة شهر واختتم يوم الخميس الماضي. وقالت وزارة التجارة الصينية في بيان لها أمس السبت، إن مهرجان التسوق عبر الإنترنت الذي امتد من 20 يناير/كانون الثاني إلى 18 فبراير/ شباط، سجل ارتفاعاً حاداً في مبيعات خدمات المطاعم عبر الإنترنت بنسبة 48,5 بالمائة، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020. وأظهرت البيانات، وفقاً لوكالة «شينخوا»، أن المنتجات والخدمات المتعلقة بعشاء ليلة رأس السنة القمرية الجديدة ارتفعت بنسبة 78,8 في المائة، مقارنةً بعطلة عيد الربيع في عام 2020، بينما ارتفعت مبيعات تذاكر السينما عبر الإنترنت بنسبة 412,7 في المائة على أساس سنوي لتتجاوز 9 مليارات يوان.

وزير أردني يعترف بصعوبات بالغة تواجه الوضع الاستثماري

عمّان ـ **العربي الجديد**

تعاني الاستثمارات في الأردن من عقبات عديدة عرقلت جذب رؤوس أموال جديدة إلى القطاعات المختلفة. وقال وزير العمل، وزير الدولة لشؤون الاستثمار الأردني، معن القطامين، إن وضع الاستثمار في المملكة صعب جداً، ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، فالواقع مرير والجميع يعلمه. وأضاف القطامين، في مقطع مصوَّر نشره عبر حسابه في منصة فيسبوك أمس السبت، أنه أجرى دراسة شاملة لواقع الاستثمار في المملكة من عدة مصادر، أهمها تجربة هيئة الاستثمار وآراء عدد كبير من المختصين كصندوق الاستثمار وغرفة الصناعة وغرفة التجارة وهيئة الأوراق المالية وبورصة عمّان ورؤية عمّان للاستثمار والتطوير وجمعية رجال الأعمال. وأكد القطامين عدم وجود رؤية واضحة واستراتيجية فاعلة للاستثمار وضعف الامتيازات المقدمة للمستثمرين، وخاصة في ضوء تغيير قانون ضريبة الدخل، وعدم وجود حوافز حقيقية لزيادة الصادرات الوطنية، وصعوبة ممارسات أنشطة الأعمال في الأردن، والنافذة الاستثمارية الواحدة غير نافذة، مشيراً إلى وجود بيروقراطية كبيرة في الإجراءات الحكومية. وتابع أن من العوائق أيضاً عدم استقرار التشريعات المتعلقة بالاستثمار، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وعدم وجود مظلة واحدة لجميع الإجراءات، وعدم وجود دراسات جدوى واضحة ومؤكدة لعوائد الاستثمار على الفرص، ووجود عدد من المشاريع المتعطلة التي تحتاج لتدخل حكومي، وعدم وجود ثقافة استثمارية لدى غالبية المؤسسات والجهات الحكومية، وضعف السوق المالي الذي بحاجة لرعاية كبيرة من الدولة، وضعف التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعدم وجود قاعدة بيانات للمغتربين الأردنيين، والمنافسة الشديدة لاستقطاب الاستثمارات. وأوصى بإيجاد مظلة حكومية واحدة للاستثمار، ومراجعة معظم الاستثمارات المؤثرة بجذب الاستثمار، وإجراء مقارنة معيارية مع الدول المجاورة، ومراجعة جميع كلف الإنتاج في الأردن، ومراجعة تنافسية الأردن وتنافسية المحافظات، وبناء منظومة حوافز مجزية للمستثمرين وربطها بالأهداف الوطنية. كذلك دعا إلى بناء قاعدة بيانات التي يحتاجها المستثمر، وإعداد نموذج محاكاة للموازنة العامة لمدة 5 سنوات، وإنشاء صندوق استثمار سيادي، ودراسة جميع المشاريع الاستثمارية القائمة المعطلة، ورصد العوائق التي تقف أمام الاستثمار، وأية أمور لها أثر إيجابي على بيئة الاستثمار.

أخبار

إيران تغلق معبر شلمجة امام العراقيين

قال حاكم مدينة خرمشهر الإيرانية محمد حيدري إنه تم إغلاق معبر شلمجة الحدودي أمام المسافرين بأمر من لجنة كورونا، وسيتم منع دخول المسافرين العراقيين إلى البلاد حتى إشعار آخر. وأضاف حيدري أمس السبت في مقابلة مع

وكالة «إرنا» الإيرانية، أنه بناء على الأمر الذي أصدرته لجنة كورونا بمحافظة خوزستان، فقد تقرر منع دخول المواطنين العراقيين من معبر شلمجة منذ اليوم (أمس). وتابع أن محطة شلمجة التجارية مفتوحة، ويعمل تجار البلدين في علاقات تجارية وفق البروتوكولات الصحية. وأكدت وزارة الصحة الإيرانية الأربعاء الماضي في رسالة لوزارة الداخلية وقيادة اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا على إغلاق جميع معابر الدخول والخروج لمحافظة خوزستان إلى العراق حتى إشعار آخر، بسبب انتشار طفرة جديدة لفيروس COVID-19 في المحافظة والزيادة السريعة في عدد الحالات.

فيتش تثبت تصنيف تركيا الائتماني

أبقت وكالة «فيتش» الدولية للتصنيف الائتماني، تصنيفها لتركيا عند «BB-»، مع تعديل نظرتها المستقبلية للوضع الاقتصادي من «سلبية» إلى «مستقرة». جاء ذلك من خلال مراجعة الوكالة الدولية لتصنيفها الائتماني الخاص بتركيا، وفق بيان صادر عنها، أول من أمس. وأوضحت الوكالة تثبيتها التصنيف الائتماني لتركيا بالقطع الأجنبي طويل الأجل عند «BB-»، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وذكر البيان أن «تبني الإدارة الاقتصادية الجديدة بتركيا سياسة تقليدية وأكثر اتساقاً، ساعد في تخفيف مخاطر التمويل قصير الأجل الناجمة عن انهيار احتياطيات النقد الأجنبي بـ2020، وعن ارتفاع عجز الحساب الجاري، وعن تدهور ثقة المستثمرين بشكل كبير».

مصر تدرج خبيراً اقتصادياً في «قوائم الإرهاب»

قررت الدائرة الخامسة (إرهاب) بمحكمة جنايات القاهرة المصرية، أمس، إدراج خبير الاقتصاد الدولي عبد الله شحاتة، مساعد وزير المالية السابق، و20 آخرين من أنصار الرئيس الراحل محمد مرسي، على «قوائم الإرهاب» لمدة 5 سنوات، بدعوى اتهامهم بـ«حيازة أسلحة نارية، ومنشورات تحريضية، والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف القانون، والتعدي على الحريات الشخصية للمواطنين، وتعطيل أحكام الدستور». وشحاتة من أساتذة الجامعات الذين غيبتهم السجون في مصر، في أعقاب انقلاب الجيش على مرسي، إذ عمل خبيراً لسنوات في صندوق النقد الدولي والمعونة الأميركية، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية.

مالية عامة

فجوة في موازنة تونس

ارتفاع أسعار النفط يُربك الأوضاع المالية

تمثل الزيادة العالمية في اسعار النفط مصدر ارباك لموازنة تونس التي تحتاج الى قروض هائلة لدفع الرواتب و تسيير مختلف القطاعات

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يضغط ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية على موازنة تونس بعد اتساع الفارق بين معدّل السعر المعتمد في الموازنة والسعر في السوق الدولية، وسط ترجيحات بأن تحتاج الحكومة إلى أكثر من 2,5 مليار دينار (نحو 926 مليون دولار) إضافية لردم الفجوة في مخصصات الإنفاق على الطاقة. واعتمدت حكومة هشام المشيشي، لدى إعداد قانون موازنة العام الحالي على معدّل سعر لبرميل النفط في حدود 45 دولاراً، فيما تسجل السوق العالمية يومياً زيادات في أسعار الخام وصلت إلى أكثر من 60 دولاراً، مع توقعات بتواصل النسق التصاعدي للأسعار مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي ما بعد جائحة كورونا.

وتمثل الزيادة العالمية في أسعار الطاقة مصدر إرباك لموازنة تونس التي تحتاج إلى 19 مليار دينار (الدولار = نحو 2,7 دينار) من القروض ستنفق في التسيير ودفع الرواتب، ما يضع الحكومة أمام خيارات غير شعبية بالزيادة في أسعار المحروقات عند البيع أو زيادة الضرائب لتحسين الموارد الذاتية. وتعجّل الفجوات الجديدة في الموازنة بعرض قانون موازنة تعديلي على البرلمان قبل الربع الثاني من العام الحالي تجنباً لاختلال الميزانية. ويقول الخبير المالي، أرام بالحاج، إن كل زيادة بدولار واحد في سعر برميل النفط يكلّف الموازنة العامة نفقات إضافية بـ129 مليون دينار، مؤكداً أن تجاوز السعر العالمي عتبة الـ60 دولاراً يخلق فجوة جديدة في موازنة تونس لن تقلّ عن 2,5 مليار دينار. وأضاف بالحاج في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الحكومة مجبرة على إعداد قانون موازنة تعديلي في أقرب الآجال وإعادة النظر في بناء الموازنة، معتبراً أن كل المؤشرات كانت تدل منذ بداية السنة على أن سعر النفط في السوق العالمية في نسق متصاعد، منتقداً اعتماد معدل سعر بـ45 دولاراً. واعتبر بالحاج أن الحكومة أعدت موازنة بناءً على مقاربات خاطئة، ومنها معدل سعري النفط والصرف، مشدداً على ضرورة تجاوز هذه الأخطاء في أقرب وقت. وانتقد الخبير المالي عدم استفادة الحكومة من آلية التحوّط الطاقي والشراءات عبر العقود الآجلة بشكل كبير عندما تهاوت الأسعار في الربع الثاني من السنة الماضية، وفق تقديره.

> الحكومة تحتاج 19 مليار دينار... ومخاوف من غلاء الوقود

وفي الوقت الذي تعيش فيه البلاد انكماشاً اقتصادياً غير مسبوق، تتجه الحكومة نحو مواصلة الزيادة في أسعار المواد النفطية لترميم العجز الحاصل في نفقات دعم المحروقات والنقل. وعام 2019 نفذت تونس أول عملية تحوّط في الطاقة بعد موافقة صندوق النقد الدولي على تغطية مخاطر متمثلة بحماية ميزانية الدولة من ارتفاع أسعار النفط وتأثيرها المباشر بكلفة الدعم. وأتاحت عملية التحوّط المنجزة حينها، تغطية لحوالي ثلث إجمالي واردات تونس السنوية من النفط لمدة 12 شهراً، لتشمل 8 ملايين برميل، ما يمثل 30 بالمائة من الواردات الصافية لتونس من النفط الخام، بقيمة 65 دولاراً للبرميل.

واستفادت تونس منذ الربع الأول من العام الماضي من تراجع سعر النفط في السوق العالمية، ما نتج منه تخفيض للأسعار تواصل على امتداد أكثر من سنة وتوفير 1,1 مليار دينار من نفقات دعم المحروقات. غير أن تخفيض الأسعار عند البيع لم يتواصل هذا العام حيث أعلنت الحكومة بداية فبراير/ شباط الحالي زيادةً في أسعار المحروقات هي الأولى من نوعها منذ ما يزيد على السنة. ورفعت حكومة تونس الجمعة الماضي، مجدداً لائحة أسعار المحروقات بعد توقف عن الزيادات معلنة زيادة في سعر 3 أصناف شملت البنزين والغازوال (السولار) العادي والغازوال الرفيع. وخلال عام 2020 خُفّضت الأسعار في ستّ مناسبات وثبت السعر في مناسبة واحدة، وذلك في إطار آلية التعديل الدوري للأسعار وفق سعر السوق العالمية للنفط التي تعتمدها تونس. وأكد الخبير في الطاقة، حامد الماطري، أن الفجوة في نفقات الطاقة دائمة بسبب اعتماد مؤشرات متفائلة عند إعداد الموازنة، مشيراً في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن سعر النفط لن ينزل تحت سقف 50 دولاراً للبرميل وأن المؤشرات تقول إن الاقتصاديات تتجهّز نفسها لإعادة الإقلاع من جديد، وبداية توزيع اللقاح تعطي انطباعاً باحتمال نهاية الأزمة. وأضاف أن سعر الستين دولاراً هو السعر العادي لما كان عليه قبل الأزمة (مع حد أقصى بخمسة وسبعين دولاراً)، معتبراً أن سعر 45 دولاراً الذي اعتمد في الموازنة العمومية كان إحدى النقاط المبالغة في التفاؤل.

وعن إمكانية اللجوء إلى زيادات متواترة في سعر البيع للمواطنين لتقليص الفجوة، قال الماطري إن الزيادة الأخيرة لم تعتمد آلية التعديل التي أقرّت في الحكومة السابقة، مرجحاً أن ترفع الأسعار إما باعتماد آلية تعديل دورية تقارن بين سعر السوق وسعر الشراء، أو باعتماد زيادات ثابتة كل مدة. وخصصت الحكومة ضمن موازنة 2021 نحو مليار دينار لدعم المحروقات والكهرباء والنقل مقسمة بين 400 مليون دينار لدعم المحروقات والكهرباء و600 مليون دينار لدعم النقل.

توقعات بارتفاع أسعار الوقود (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

الكويت

9 مليارات دولار حجم تجارة الإقامات قبل كورونا

الكويت ـ **احمد الزعبي**

أكد تقرير لمركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية، اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن حجم تجارة الإقامات تزايد خلال السنوات الخمس التي سبقت جائحة كورونا، أي بين 2014 و2019، إذ كانت القيمة الإجمالية لتجارة الإقامات تبلغ سنوياً ما يقرب من 9 مليارات دولار. وأشار التقرير إلى أن حجم تجارة الإقامات تراجع خلال عام 2020، من دون أن يذكر رقماً محدداً، بسبب جائحة كورونا وقرارات الحكومة بشأن وقف إصدار تصريحات عمل جديدة، بالإضافة إلى إغلاق مطار الكويت الدولي والإجراءات الاحترازية لمواجهة الوباء، فيما تقلصت التجارة إلى ما يقرب من مليار دولار.

وجاء في التقرير، أن اللجان القانونية التابعة لمجلس الوزراء الكويتي قد رصدت نحو 94 شركة كويتية تقوم بالتجارة في الإقامات، وقامت بتحويلها إلى السلطات القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها، فيما تم إلغاء تراخيص 36 شركة بشكل نهائي بسبب مخالفة القانون وتورطها في تجارة الإقامات. من جانبه، قال الخبير الاقتصادي الكويتي حاجج بوخضور لـ «العربي الجديد» إن تجارة الإقامات أصبحت وسيلة للكسب السريع وجني الملايين للعديد من الشركات والأفراد، إذ تقوم تلك الشركات باستقدام آلاف الوافدين من دون توفير فرص عمل حقيقية وتلقي بهم في الشارع بحثاً عن مصدر رزق، مشيراً إلى أن متوسط ما يدفعه العامل الوافد الذي يأتي عبر تجار الإقامات يقرب من 6600 دولار. وأضاف بوخضور، أن أزمة تجارة الإقامات تسببت في تكدس العمالة السائبة في شوارع الكويت. ودعا الحكومة إلى تشديد الإجراءات ضد المتورطين في عمليات الاتجار بالبشر، وتعويض تلك العمالة التي تأتي من بلدانها بمبالغ طائلة ثم تصطدم بعدم وجود وظائف لها في الكويت.

> قانون جديد يهدف إلى مكافحة الاتجار بإقامات الوافدين

وفي وقت سابق، أقر مجلس الأمة الكويتي قانوناً جديداً لإقامة الوافدين، يستهدف معالجة أوجه القصور وثغرات القانون القديم ومكافحة الاتجار بالبشر، وخصوصاً بعد الكشف عن العديد من القضايا المتعلقة بتجارة الإقامات التي سببت في العديد من الأضرار الاجتماعية. على جانب آخر، أكد أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت عبد الله الكندري خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد» أن الحكومة لو أرادت معالجة أوجه القصور والقضاء على تجارة الإقامات، فينبغي عليها تقديم المتورطين إلى المحاكمة العاجلة، مؤكداً أن إلغاء نظام الكفيل سيساهم في القضاء على تلك الظاهرة الخطيرة.

سورية

توزيع قمح صوامع «الشركراك» بوساطة روسية

عمار الحلبي

توصلت الإدارة الذاتية بوساطة روسية إلى اتفاق يقتضي حصولها على كميات من الحبوب المخزنة في صوامع قرية «الشركراك»، في ناحية عين عيسى بمنطقة تل أبيض في محافظة الرقة شمالي سورية، إلى جانب حصة لنظام بشار الأسد وحصة للحكومة المؤقتة.

وصرح رئيس هيئة الاقتصاد والزراعة لشمال وشرق سورية في الإدارة الذاتية، سلمان بارودو، لـ «العربي الجديد»، أن هناك شبه حوار بين الإدارة الذاتية وروسيا والنظام بهذا الخصوص، وكميات الحبوب الموجودة في صوامع الشركراك سيتم توزيعها على حصة للإدارة الذاتية، وقسم ينقله الروس للنظام، وقسم أيضاً سيتم نقله إلى مناطق سيطرة الجيش الوطني. موضحاً أن الكمية هي 30 ألف طن، والقسم الأكبر منها هو الشعير. مضيفاً أن دوافع هذا الاتفاق هو تلف كميات كبيرة من المخزون في الصوامع، حيث أكد أن عملية النقل بدأت يوم أمس الجمعة 19 فبراير/شباط.

في المقابل، أشار الإعلامي علي النجار إلى أنه لم يتم رصد حركة في محيط صوامع الشركراك للشاحنات، أول من أمس، وأن هناك اتفاقاً أيضاً لحصول الحكومة السورية المؤقتة على كميات من الحبوب الموجودة في الصوامع، وسوء التخزين تسبب في تلف كميات كبيرة من الحبوب الموجودة في هذه الصوامع، لذلك تم التوصل إلى هذا الاتفاق الحالي.

ويوم الخميس الماضي، نقلت وكالة روسفسنا «Rusvesna» الروسية تفاصيل عن اتفاق تم برعاية روسية مع الجانب التركي، لنقل قسم من احتياطي الحبوب من صوامع قرية الشركراك للنظام. وأشارت الوكالة إلى أن القافلة الأولى التي غادرت الصوامع اتجهت نحو محافظة حلب الأشد حاجة للقمح، بحسب الوكالة. وتم التوصل إلى هذا الاتفاق، وفق ما أشارت الوكالة في تقريرها بين ما وصفتهم الأطراف المتحاربة، برعاية المركز الروسي للمصالحة، من دون أن تكشف الوكالة في تقريرها عن كمية الحبوب التي نقلتها القافلة الأولى.

القافلة لتوزيع كميات قمح قبل لفها على الأطراف المتحاربة (وائل بشارة/ فرانس برس)

وأكدت وزارة الدفاع التركية في بيان لها على تويتر، صدر أول من أمس، أن عملية نقل الحبوب من صوامع «الشركراك» بدأت بالفعل، وجاء ذلك بالتنسيق مع روسيا، لتحسين الظروف المعيشية للسكان وتعزيز عملية السلام، مشيرة إلى أن هذه الحبوب تم إنقاذها من مليشيا حزب العمال الكردستاني «PKK» وحزب الاتحاد الديمقراطي «PYD».

بدوره، كشف الإعلامي بدر العنزي، أن كميات من الحبوب نقلت من منطقة المطاحن في مدينة الرقة الخاضعة لسيطرة قوات سورية الديمقراطية «قسد» نقلت إلى مناطق سيطرة النظام السوري، وهي المرة الأولى التي يتم نقل الحبوب من المنطقة الخاضعة لسيطرة قسد نحو مناطق النظام.

تحقيق

تُعد الخياطة من المهن التي تحظى بتقدير كبير في اليمن، وتحولت إلى ملاذ رئيسي لشريحة واسعة من المواطنين، لمكافحة الفقر والجوع والبطالة، ولم تمنع الصعوبات العديدة التي تواجه هذه المهنة من انتشارها خلال الفترة الأخيرة

يمنيون يكافحون الفقر بالخياطة

مهنة بتقاليد متوارثة لشريحة واسعة من المواطنين

صنعاء ـ **محمد راجح**

رغم قساوة الصراع الدائر في اليمن وانسداد أفق إحلال السلام في البلد الذي يعيش ثلثا سكانه في فقر مدقع وبطالة، وسط ترد معيشي كبير وانعدام معظم الخدمات العامة، إلا أن الكثير من اليمنيين لم يفقدوا الحيلة لمقاومة الظروف الصعبة التي أجبرتهم الحرب على خوضها، بعدما أفقدتهم مختلف فرص العيش. وتعد الخياطة من المهن التي تحظى بتقدير كبير في اليمن وتحولت إلى ملاذ رئيسي لشريحة واسعة من المواطنين، حيث أصبحت من أهم المهن التي تستقطب الكثير من الأسر لتوفير ما تيسر من الدخل لمكافحة الفقر والجوع والبطالة وتوفير أهم متطلبات الحياة المعيشية. ساعد على ذلك قيام بعض المؤسسات والمنظمات العاملة في المجال الإنساني والتنموي بتنفيذ عديد المشاريع لتأهيل وتدريب مواطنين يمنيين على إتقان بعض المهن، مثل الخياطة، وتوفير بعض المتطلبات والمعدات اللازمة لتكوين مشاريع ومشاغل خاصة، رغم عدم قدرة بعضها على الاستمرار والصمود في سوق العمل. وحسب تفسيرات أحمد الشرماني، كبير الخياطين في مشغل خاص بإنتاج الجاكيتات «الأكوات» الرجالية في منطقة شعوب غربي العاصمة اليمنية صنعاء، فإن كثيراً من المشاغل التي لم يكتب لها النجاح يعود فشلها إلى افتقادها للخبرة والإلمام الكافي بهذا السوق من الأعمال، والتي تتطلب التخصص، واختيار الموقع المناسب والمعايير المطلوبة في سوق عمل يخضع للاحتكار، والمعرفة الكافية بتجار الأقمشة والملابس. يضاف إلى ذلك، كما يؤكد الشرماني لـ«العربي الجديد»، عدم توفر الخبرات الكافية في مجال الخياطة، وهو ما يجعل المشاغل تواجه صعوبات عديدة في سوق العمل، والتي لم تمنع هذه المهنة من ازدهار ملحوظ جعلها تستقطب العديد من الاستثمارات والتجار والأيدي العاملة.

> 25%
> تركت الأزمات المالية الخانقة في اليمن نحو 1,25 مليون موظف حكومي وأسرهم بدون مرتبات منذ نهاية عام 2016، وهذا يعني حرمان 25% من الأسر اليمنية، حسب بيانات رسمية.

تتمتع هذه المهنة في صنعاء ومختلف المدن اليمنية بتقاليد خاصة راسخة في الأسواق، من حيث مواقع العمل وتميز كل منطقة بنوع معين من أصناف مهنة الخياطة، وتخصص مناطق محددة في مهنة الخياطة.

وتعتبر منطقة شعوب في العاصمة صنعاء مركزاً رئيسياً لمشاغل الخياطة المتخصصة بإنتاج الأكوات «الجاكيتات»، التي تحظى بإقبال كبير من قبل المواطنين القاطنين في أرياف صنعاء والمحافظات المجاورة للعاصمة اليمنية، مثل عمران وحجة والحديدة، إلى محافظات الجوف وصعدة ومأرب، بينما تنتشر خياطة «الأثواب» بشكل رئيسي في حي القيادة وسط صنعاء، وبصورة أقل تتركز خياطة الملابس الرجالية من قمصان وبنطلونات في بعض مناطق التحرير، كشارع جمال التجاري المكتظ بالمحال التجارية العاملة في بيع الملابس والأقمشة والإكسسوارات والتجار والأيدي العاملة.

بينما تحظى خياطة الأزياء والملابس النسائية بشهرة أكبر وانتشار أوسع في جميع مناطق صنعاء ومختلف المدن اليمنية، مثل عدن في جنوب اليمن، في حين تتركز بعض أصناف هذه الملبوسات، مثل فساتين الأعراس ومختلف منتجات ومتطلبات الأفراح، في حي «كلية الشرطة» ومنطقة الصافية شرقي صنعاء، في الوقت الذي يلاحظ ازدهار بعض المناطق المستحدثة الواقعة على مداخل العاصمة اليمنية بمهنة الخياطة وانتشار المشاغل الخاصة بهذا المجال.

> ارتفاع معدل الفقر المدقع إلى 70% في عام 2019
>
> انتشار المهنة رغم الصعوبات العديدة التي تواجهها

وتسببت الحرب التي دارت في بعض المدن اليمنية في تهجير عديد الأعمال والمهن ورؤوس الأموال منها باتجاه المناطق والمدن الآمنة والمستقرة، كما هو الحال في تعز المحاصرة من قبل الحوثيين، والتي شهدت في السنوات الأولى للحرب معارك واسعة حولتها إلى مدينة أشباح، قبل أن تعود إليها الحياة مؤخراً ولكن بشكل محدود.

ويعاني اليمن من فقر مدقع ارتفع من 55% عام 2014 إلى 70% في عام 2019، ويعيش، حسب الأمم المتحدة، 17 مليون يمني على وجبة واحدة في اليوم. واستقبلت صنعاء، ثم عدن بنسبة أقل، عدداً من الأعمال والتجار والمهنيين، خصوصاً الخياطين الفارين من لهيب هذه المعارك التي دارت في المحافظة الواقعة جنوب غربي اليمن (تعز). وبينما وجد كثير منهم مساحة مناسبة للاستقرار والعمل، لاقى آخرون صعوبات بالغة بعدما تكبدوا خسائر بالغة، نتيجة تسبب الحرب في تدمير مشاغلهم وفقدان جزء كبير من معدات العمل التي تعد مكلفة لمثل هذا النوع من الأعمال، الأمر الذي يجعلهم من ضحايا الحرب الذين تقتضي الضرورة تعويضهم وجبر ضررهم وخسائرهم.

إبراهيم الصراري، العامل في مجال خياطة الملابس الرجالية والنسائية، يوضح لـ«العربي الجديد» أهمية هذه المهنة التي تعتبر، على حد قوله، مصدر دخل رئيسي للكثير من اليمنيين، نظراً للطلب مؤخراً على منتجاتها بسبب الحرب والحصار، وما رافق ذلك من تراجع كبير في استيراد الملبوسات بمختلف أصنافها وأنواعها. يوافقه محمود الحيدري، التاجر العامل في بيع الملابس والأقمشة، والذي يشير إلى ارتفاع تكاليف استيراد الملابس الجاهزة بشكل كبير من الخارج بسبب الحرب في اليمن، إضافة، وفق حديث التاجر لـ«العربي الجديد»، إلى محدودية المنافذ العاملة في مجال الاستيراد والتصدير، وصعوبات نقل البضائع بين المدن والمناطق الخاضعة لعدة أطراف نتيجة الصراع الدائر في البلاد. هذا الأمر الذي جعل الكثير من التجار يتجنب استيراد البضائع والملبوسات الجاهزة، والتركيز على جلب أصناف محددة وبشكل مقنن، مثل الأقمشة وأدوات الخياطة المتنوعة، حسب التاجر.

وفي حين تعتبر مثل هذه الأعمال تجارة موسمية في اليمن تزدهر في بعض المواسم، مثل الأعياد ومناسبات الأفراح في الصيف، إلا أن أسواق الحراج المنتشرة في كثير من المدن اليمنية شكلت اختراقاً كبيراً لهذا التقليد الخاص بتداول الملبوسات في الأسواق اليمنية، إذ تمثل مثل هذه الأسواق العشوائية ملاذاً رئيسياً لمحدودي الدخل في تلبية احتياجاتهم من الملابس.

ولا يتوقف الأمر عند أسواق الحراج، بل تحظى المشاغل الخاصة بإنتاج الملابس النسائية بحركة مزدهرة طوال العام، وهو ما جعلها في طليعة الأعمال التي اجتذبت النسبة الأكبر من الأيدي العاملة في اليمن للعمل فيها. ويلاحظ تركز نسبة كبيرة من الحركة التجارية في المراكز التجارية الكبيرة والتي أصبحت وجهة رئيسية للتسوق، إذ تسيطر عليها بدرجة رئيسية محال الملابس ومشاغل الخياطة.

وفرضت المراكز التجارية الضخمة والكبيرة وذات المساحات الواسعة نفسها بقوة في السوق المحلية في اليمن خلال الفترة الماضية، حيث يعتبرها الكثيرون من أهم الاستثمارات التجارية والاقتصادية التي انتشرت في اليمن مؤخراً، ومن أكثر الأعمال الاستثمارية جذباً للتجار ورجال الأعمال والمغتربين العائدين إلى بلادهم.

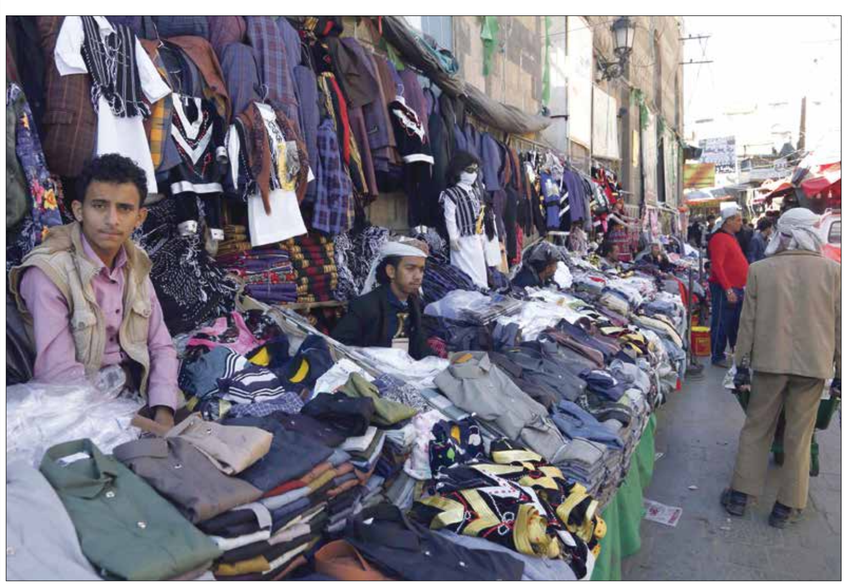

المواطنون يفضلون الملابس المصنعة محلياً (محمد حمود/ الأناضول)

5 اتفاقيات لتنفيذ مشاريع في محافظتي حجة والحديدة

وقّع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، خمس اتفاقيات مشتركة مع مؤسسة طبية للتنمية، لتنفيذ عدة مشاريع في مجالات الصحة والمياه والبيئة في محافظتي الحديدة وحجة اليمنيتين (شمال غرب صنعاء). ويأتي ذلك في إطار محاولات تحسين الأوضاع الحياتية في هاتين المحافظتين اللتين تستقبلان أعداداً من النازحين. وحسب وكالة الأنباء اليمنية التابعة للحكومة الشرعية (سبأنت)، تتضمن الاتفاقية الأولى، تشغيل مركز الجعدة الصحي بمديرية حيران في محافظة حجة (المرحلة الثالثة) والتي يستفيد منها 69300 شخص. وتشمل الاتفاقية الثانية، تشغيل العيادات الطبية التغذوية الطارئة لنازحي محافظة الحديدة (المرحلة الخامسة)، والتي يستفيد منها 175200 فرد. وتتضمن الاتفاقية الثالثة، تنفيذ مشروع الإمداد المائي والإصحاح البيئي للنازحين بمحافظة الحديدة (المرحلة الخامسة)، والاتفاقية الرابعة، تشمل تنفيذ مشروع الإمداد المائي والإصحاح البيئي بمحافظة حجة (المرحلة الأولى)، يستفيد منها 18742 فردا. وتتضمن الاتفاقية الخامسة، تشغيل منظومة العيادات الطبية المتنقلة وتهيئتها في مديريات وعلان وعبس والغرزة بمحافظة حجة (المرحلة الثانية)، يستفيد منها 36000 شخص.